مجلس التعاون

فوز شركة سعودية بجائزة الشرق الأوسط لقطاع الفعاليات

الرياض/متابعات:

أعلن معرض إيفنت 360 والذي يعد المعرض الوحيد في الشرق الأوسط الموجه لمنظمي وموردي الفعاليات .. عن فوز مجموعة المركز الدولي السعودي بجائزة الشرق الأوسط لقطاع الفعاليات وهي أول شركة سعودية تفوز بهذه الجائزة، وعلقت سيدة الأعمال السعودية سوسن شادلي مدير عام المجموعة بأن الفوز بالجائزة هو بمثابة إضافة مميزة لقطاع الفعاليات السعودي قبل أن تكون إضافة للمجموعة. وانها دافع قوي للمجموعة للإستمرار في تحقيق المزيد من النجاحات وتطوير هذا القطاع الهام الذي يشهد نموا واضحا في السوق السعودية خلال السنوات الأخيرة. وجاء الاعلان خلال الاحتفال الذي اقيم في مدينة دبي بمركز دبي العالمي وقامت بتنظيمه آي آي آر للمعارض والإتحاد الدولي للمهرجانات والفعاليات . ويعتبر الإتحاد الدولي للمهرجانات والفعاليات الذي تأسس في الولايات المتحدة عام 1956 المنظم الأبرز للعاملين في قطاعات المهرجانات والفعاليات . حيث يبلغ عدد أعضائه حالياً أكثر من ألفي عضو ومنظمة في 40 بلداً في العالم. ويركز الإتحاد بصورة أساسية على توفير المداخل إلى المصادر والشبكات المهنية في هذا القطاع الحيوي. كما شارك الرئيس العالمي للإتحاد ورئيسه التنفيذي ستيفن وود شمادر في إيفنت 360 الذي إشتمل على مؤتمر وحفل جوائز. كما نال قطاع الفعاليات الإقليمي على «أوسكاراته» الخاصة من خلال جوائز الشرق الأوسط لقطاع الفعاليات. وأعلنت الجوائز التي إستضافتها مجلة ميتمي (ميت ميدل إيست) المتخصصة بشؤون هذا القطاع، خلال حفل خاص وكانت مفتوحة أمام الشركات التي تخطط وتدير وتقدم وتورد الخدمات للمعارض والفعاليات الخاصة بالمستهلكين والشركات والمناسبات العامة، وصالات ومسارح حفلات الزفاف والحفلات الفنية والاحتفالات.

سوسن شاذلي

أضواء

مواطنون أم سكان أصليون؟

وكأحجار الدومينو تساقطت المدن الخليجية أمام إغراء الاستثمارات الأجنبية والأموال المهاجرة العائدة لأرض الفرص الذهبية، فقامت الحكومات الخليجية تباعاً برفع القيود المفروضة على تملك الأجانب للعقار، وعملت الشركات العقارية الكبرى على تسهيل عمليات الشراء وتقديم عروض تتضمن شروط دفع مُيسرة مع إنشاء شركات تمويل تابعة لها، وشهدت المنطقة تدفق العمالة الوافدة الرخيصة لتواكب ثورة العقارات الخليجية. وأصبح العقار سيد الاستثمار بلا منازع، وبعبارات أبسط تم بيع المدن الخليجية في مزادات علنية.

عائشة المري

إن حديث التركيبة السكانية ليس بالجديد على المنطقة بالطبع، لكن حديث الهوية الوطنية هو إعلان رسمي عن قلق متصاعد بخطورة مشكلة قُتلت بحثاً ودراسة منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، ولعل التساؤل الأدعى للطرح: أيهما أشد خطورة على التركيبة السكانية في الإمارات ودول الخليج بشكل عام: العمالة الوافدة، والتي يطيب لوزارة العمل أن تسميها العمالة المؤقتة، أم ملاك ومستثمرو عقارات الـ99 عاماً أو يزيد؟ سؤال منطقي في عام الهوية الوطنية.

قبل محاولة الإجابة على التساؤل المطروح قد يكون من الأدعى تحديد مفهوم "السكان الأصليين"، والذي نطرحه تفاؤلاً كبديل منطقي عن استخدام لفظ المواطنين، فأدبيات حقوق الإنسان تعرف السكان الأصليين أو الشعوب الأصلية إنها "تلك الشعوب التي، قد توفرت لها استمرارية تاريخية في مجتمعات تطورت على أراضيها قبل الغزو وقبل الاستعمار، تعتبر أنفسها متميزة عن القطاعات الأخرى من المجتمعات السائدة الآن في تلك الأراضي، أو في أجزاء منها، وهي تشكل في الوقت الحاضر قطاعات غير مهيمنة في المجتمع، وقد عقدت العزم على الحفاظ على أراضي أجدادها وهويتها الإثنية وعلى تنميتها وتوريثها للأجيال القادمة، وذلك باعتبارها أساس وجودها المستمر كشعوب، وفقاً لأنماطها الثقافية ومؤسساتها الاجتماعية ونظمها الثقافية الخاصة بها".

وعليه تشير الأرقام الرسمية إلى أنه في نهاية عام 2007 انخفضت نسبة المواطنين إلى 10 ٪فقط من إجمالي قوة العمل إلى أقل من 5.٪ فيما بلغ عدد الجالية الهندية 1.5 مليون. وعودة للتعريف تبقى قضية الغزو والاستعمار، فنحن لم نتعرض لغزو كلاسيكي ولا استعمار استيطاني تعرضت له شعوب في القرون الماضية، بل نتج وضعنا الفريد عن عملية استعمار استيطاني حديثة تنظمها شركات عقارية مع إقرار بأن العولمة قد خلقت أنواعاً جديدة من علاقات الاحتكار والاستعمار الحديث.

أولاً: لنبدأ بحديث العمالة الوافدة في ما يخص الإمارات، فقد صرح وكيل وزارة العمل بالوكالة في 28 مايو الماضي بأن إجمالي تصاريح العمل الصادرة منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية أبريل الماضي في إمارات أبوظبي ودبي والشارقة، قد بلغ 565 ألف تصريح عمل فيما بلغت تصاريح العمل في بقية الإمارات الأربع نحو 72 ألف تصريح، واحتلت إمارة دبي المركز الأول بنسبة بلغت ٪48 (306 آلاف تصريح عمل فردي وجماعي) تليها إمارة أبوظبي بنسبة 25(163٪ألف تصريح عمل فردي وجماعي)، وتوقع أن يزيد إجمالي تصاريح الاستقدام من الخارج خلال العام الحالي في جميع إمارات الدولة عن التصاريح الصادرة خلال العام الماضي، وذلك لـ"زيادة استثمارات الدولة بشكل ملحوظ"، وكانت وزارة العمل قد أعلنت أن إجمالي عدد العمال الأجانب قد بلغ 3 ملايين و113 ألف عامل من نحو 202 دولة، أي أن هذه الأرقام مرشحة للزيادة لمواكبة النمو المتسارع في قطاع التشييد والخدمات والبنى الأساسية اللازمة لدعم المشاريع الاستثمارية.

لقد حذر وزير العمل البحريني من "تسونامي" قادم للخليج قائلاً بأن المنطقة مقبلة على كارثة "أخطر من القنبلة النووية، بل ومن أي هجوم إسرائيلي، إننا أمام تغيير وجه المنطقة وتحويلها إلى منطقة آسيوية بالغالب".

وقال في حديثه متهماً رجال الأعمال الخليجيين بأنهم "أكبر لوبي في المنطقة"، بعد أن أجهضت ضغوطات رجال الأعمال مشروع 3+3 الخاص بإعطاء العمالة الوافدة مدة إقامة ثلاث سنوات تُجدد لمرة واحدة، قائلاً إنه يتوقع "وبدون مبالغة أن نرى وزيراً أو عضو برلمان خليجياً من شبه القارة الهندية، بعد عشر سنوات"، مضيفاً "لست متشائماً، ولكني وزير عمل، وأرى بوضوح ما ستصل إليه المنطقة من جراء هذا المد الآسيوي المخيف". حديث من فم مسؤول يعي النتائج الكارثية المترتبة على وجود أمواج بشرية من العمالة الوافدة تبدو لقِصار النظر هادئة، وهو رجل مسؤول يعي أن منظمات حقوق الإنسان الدولية تُسلط تقاريرها للضغط على دول الخليج لإقرار حقوق للعمالة "المهاجرة لا يتمتع بها في كثير من الأحيان مواطنو هذه الدول كتشكيل النقابات إضافة إلى التوطين والتجنيس على المدى البعيد.

ثانياً: الحلقة التالية هي سياسات الدول الخليجية بما فيها دولة الإمارات بالسماح للأجانب بالتملك والاستثمار العقاري والحصول بالتالي على إقامات مفتوحة أو محددة بـ 99 عاماً لكل من يملك شقة سكنية لا تتعدى مساحتها 350 قدماً وما بدا بأنه استثمارات محدودة لشركات حكومية وشبه حكومية تحول إلى سلسلة من المشاريع العقارية العملاقة، والتي حولت البلاد لورشة عقارية انتشرت كالخلايا السرطانية مخترقة أحياء السكان الأصليين -حيث أن تعبير المواطنين لم يعد ينطبق حرفياً عليهم كما رأينا- مزيلة أو مهددة بخطر الإزالة والإحلال أحياءً سكانية؛ فالعصر عصر الدرهم والدولار، فمن يملك يشتري، ومن لا يملك يقطن في ضواحي المدن والصحراء، فمنها خرجوا وإليها يعودون!

ونحن في حديثنا عن خطر الاستثمارات العقارية على التركيبة السكانية والهوية الوطنية، ننطلق من حب خالص للوطن حباً جسدته مقولة القائد العام لشرطة دبي لدى مشاركته في منتدى الهوية الوطنية:"أخشى أننا نبني العمارات ونفقد الإمارات".

لا نزايد في حب الوطن ونحن بالطبع لا نريد أن نتحول إلى سكان أصليين في دولتنا العربية والإسلامية، لابد من وقفة حازمة وقرار سياسي، ولنا في حديث المفكر ابن خلدون عن العلاقة بين السياسة والاقتصاد في مقدمته الشهيرة عبرة.

عن / صحيفة "الاتحاد" الإماراتية

لبنى القاسمي تستقبل وزير الشؤون الخارجية الجزائري

أبوظبي/وام:

بحثت معالي الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي وزيرة التجارة الخارجية امس الاول مع معالي مراد مدلسي وزير الشؤون الخارجية الجزائري العلاقات الثنائية بين البلدين خاصة في القطاعات الاقتصادية والتجارية وسبل تطويرها بما يحقق المصالح المشتركة .

كما بحث الجانبان الاستثمارات الإماراتية في الجزائر والتحضيرات الخاصة باجتماع اللجنة المشتركة الإماراتية الجزائرية المقرر عقده خلال شهر يونيو في العاصمة الجزائرية .

وأكدت معاليها حرص دولة الإمارات على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري مع الجزائر واستغلال الفرص الاستثمارية المناسبة في البلدين لتطوير هذا التعاون .

ولفتت معاليها إلى أهمية التواصل المستمر وتشجيع القطاع الخاص في البلدين على الاستثمار وإقامة المشاريع المشتركة حيث يمتلك البلدان فرصا استثمارية يعززها النمو المتزايد الذي يحققه إقتصادهما.

وقدمت معاليها عرضا عن آخر التطورات الاقتصادية في دولة الإمارات التي شهدت عام 2007 ازدهارا اقتصاديا وحققت معدلات نمو مرتفعة بلغت 7ر4 بالمائة ليصل إجمالي الناتج المحلي إلى 698 مليار درهم بما يتماشى مع سياسة الدولة في مجال التنوع الاقتصادي حيث بلغت شكلت القطاعات غير النفطية 65 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي .

وأشارت معاليها إلى أن دولة الإمارات أصبحت مركزا رئيسا للاستثمارات الأجنبية والشركات العالمية الباحثة عن فرص التطور والتوسع إقليميا وعالميا , موضحة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الإمارات نمت بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية حتى بلغت خلال عام 2006 حوالي 19 مليار دولار .

لبنى القاسمي تستقبل وزير الشؤون الخارجية الجزائري

حضر الاجتماع سعادة عبد الله أحمد آل صالح مدير عام وزارة التجارة الخارجية وأعضاء الوفد المرافق للوزير الجزائري .

ويرتبط البلدان بعدة اتفاقية أهمها التعاون الاقتصادي والعلمي والفني وقعت عام 1986 وتجنب الازدواج الضريبي على الدخل ومنع التهرب من الضريبة وقعت عام 2001 و التعاون الجمركي وقعت في يونيو 2007 على هامش الاجتماع الأخير للجنة المشتركة بين البلدين العام الماضي في أبو ظبي .

وعقدت اللجنة المشتركة بين البلدين والمشكلة عام 1984 خمسة اجتماعات كان آخرها في شهر يونيو 2007 في أبو ظبي حيث تم الاتفاق على توسيع التبادل التجاري بين البلدين وإنشاء مركز تجاري دائم في الإمارات والمشاركة المتبادلة في المعارض التي تقوم في البلدين وتبادل الخبرات في مجال المناطق الحرة .

وشهد التبادل التجاري بين البلدين تطورا كبيرا خلال السنوات الماضية وارتفع حجمها من 227 مليون دولار عام 2002 إلى 414 مليون دولار عام 2006 بمعدل نمو سنوي بلغ 16 بالمائة .

بنك الاستثمار الإقليمي "هيرمس":

مؤشرات أداء البنوك السعودية الأفضل في المنطقة العربية

الرياض/وكالات:

قال بنك الاستثمار الإقليمي "هيرمس" إن مؤشرات أداء البنوك السعودية الأفضل في المنطقة العربية، مشيرا إلى ما تتمتع به من ربحية عالية وارتفاع في كفاية رأس المال بنسبة ٪15 بما يفوق الحد الأدنى عالميا .

وتوقع "هيرمس" في دراسة تحليلية حصلت عليها "الوطن" نمو قطاع المصارف في المملكة نموا قياسيا خلال العام الجاري، وانحاز في تقييمه للبنوك السعودية الكبرى التي اعتبرها في مراكز مالية مثالية تؤهلها للاستفادة من النمو المتزايد للطلب على الائتمان في المملكة.

وفيما يتعلق بالدلالات المستقبلية لمستويات الربحية رأت دراسة "هيرمس" أن القطاع المصرفي السعودي من أكثر القطاعات ربحية في المنطقة حيث بلغ صافي فارق العمولات ٪3.5 والعائد على حقوق الملكية ٪24 ومتوسط معدل كفاية رأس المال أكثر من 15 ٪ ومعدل التكلفة إلى الدخل ٪30 ومعدل القروض المتعثرة 1.7 ٪ ثم معدل تغطية وقدره ٪145 كما أن الودائع تحت الطلب تمثل ٪40 وعلى ضوء الطلب المتزايد على الائتمان توقعت الدراسة تحقيق البنوك السعودية معدلات نمو قوية للأرباح في الأجل القصير.

توقعت دراسة حديثة أن ينمو قطاع البنوك السعودي نموا قياسيا خلال العام الجاري، مشيرة إلى ما يتمتع به القطاع من آمكانيات تؤهله لذلك أهمها معدلات النفاذ المنخفضة والربحية المرتفعة .

وقالت الدراسة التي أعدها بنك الاستثمار الإقليمي "هيرمس" إن معدل القروض إلى إجمالي الناتج المحلي يبلغ نحو ٪43 لتصبح بذلك معدلات النفاذ المصرفية هي الأقل بين دول مجلس التعاون الخليجي . وفي نفس الوقت يبلغ متوسط صافي فارق العمولات والودائع على حقوق الملكية ٪3.5 و ٪24 على التوالي وهو ما اعتبرته الدراسة أعلى المستويات بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وأكدت الدراسة أن ما يجعل مستوى العائد على حقوق الملكية مغريا بصورة أكبر هو أن البنوك السعودية لديها متوسط متطلبات كفاية رأس المال يبلغ 15 ٪ والتي ترتفع كثيرا عن الحد الأدنى المقرر لمتطلبات كفاية رأس المال.

واعتبرت "هيرمس" أن مستويات تقييم البنوك السعودية لم تعد رخيصة بل إن التداول عليها يقع في أعلى نطاق مضاعفات الربحية والقيمة الدفترية للعام الحالي 2008 .

وتعتقد الدراسة أن الربحية القوية للبنوك السعودية التي ارتفعت بمعدل نمو سنوي مركب وقدره ٪19 لثلاث سنوات تعزز الارتفاع الحالي في مضاعفات الربحية مؤكدة أنها متشابهة إلى حد كبير بين البنوك إلا أن الاختلاف بينها يتمثل في مضاعف القيمة الدفترية في حين أن الاختلافات الكبيرة ترجع إلى مستويات العائد على حقوق الملكية .

واحتازت الدراسة في تقييمها إلى البنوك السعودية الكبرى والتي اعتبرتها "هيرمس" في مراكز مالية مثالية بما يؤهلها للاستفادة من النمو المتزايد للطلب على الائتمان بالمملكة مع زيادة حدود إقراض المدين الواحد واتساع النطاق الجغرافي لهذه البنوك بما يتيح لها فرصة ترويج الودائع منخفضة التكلفة كما تتوافر لديها خبرة تنفيذ العمليات الكبرى.

واعتبرت الدراسة أن مصرف "الراجحي" من أفضل وأهم البنوك السعودية، حيث يتوقع أن يشهد نموا كبيرا في الفترة المقبلة يليه"البنك العربي الوطني" ثم "البنك السعودي الفرنسي" ثم" بنك الرياض" و"ساميا" ورأت الدراسة أن مستويات تقييم هذه البنوك مغرية للغاية.

فيما أكدت الدراسة أن البنوك الأصغر بالمملكة، التي تعتمد بصفة خاصة على محافظهاالاستثمارية أو عمولات السمسرة من المحتمل أن تواجه صعوبات كبيرة في الاحتفاظ بنفس مستويات الربحية بسبب ارتفاع تكاليف التمويل ومصروفات التشغيل.

واعتبرت الدراسة في تقييمها لمصرف"الراجحي" أنه أكبر البنوك الإسلامية في العالم من حيث رأس المال السوقي ولديه قدرة على الاحتفاظ بمستوى مرتفع لصافي فارق العمولات حوالي٪7 مما أدى إلى ارتفاع العوائد على حقوق الملكية ٪30 ثابتة ومن ثم أدى إلى ارتفاع مستوى تقييمه عن البنوك المناظرة .

وأكدت الدراسة على أن القطاع المصرفي السعودي مازال هو الأفضل والأقوى في المنطقة العربية رغم أنه يأتي في المرتبة الثانية مباشرة وبمسافة قصيرة للقطاع المصرفي في دولة الإمارات الذي يبلغ إجمالي أصوله نحو 336 مليار دولار، إلا أن الدراسة اعتبرت أن مستوى نفاذ الخدمات المصرفية في السعودية هو الأقل بين دول مجلس التعاون الخليجي حيث يبلغ إجمالي القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪43 ومعدل الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي ٪50 كما أن هناك فرعا واحدا لكل 20 ألف نسمة أو أكثر وتعد التوجهات الديموجرافية للمملكة ملائمة تماما لنمو البنوك حيث إن ٪50 من السكان هم في الشريحة العمرية تحت سن 19 سنة هذا بالإضافة إلى البيئة الاقتصادية الجيدة والتي تتمثل في معدلات النمو القوية لإجمالي الناتج المحلي وارتفاع الإنفاق الحكومي.

وقد تحسن المركز المالي على ميزانيات القطاع المصرفي السعودي من خلال ارتفاع الودائع الحكومية والتي تضاعفت ثلاث مرات في الأعوام الثلاثة الأخيرة وانخفاض مستويات الدين العام والذي بلغ ٪19 من إجمالي الناتج المحلي في عام 2007 مقارنة بنحو ٪120 خلال عام 1998 الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة السيولة في القطاع ورفع من إمكانيات حصول القطاع الخاص على تمويل من البنوك.

ورأت الدراسة أن قطاع البنوك يمر بمنتصف مرحلة نمو هيكلي وبعد فترة من الركود في عام 2006 وحتى منتصف عام 2007 ارتد الطلب على الائتمان ليرتفع بقوة وحقق معدل نمو سنوي قدره ٪23 بنهاية عام 2007 واستمر هذا التوجه حتى الربع الأول من العام الجاري 2008 حيث ارتفع إجمالي القروض في القطاع بمعدل نمو سنوي ٪33 وتعتبر الدراسة أنها بداية دورة من النمو القوي للائتمان بفضل تنويع الاقتصاد الذي تدعمه الحكومة السعودية ويعززه ارتفاع الطلب المحلي وهو ما سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات لتوسيع الطاقات الإنتاجية المحلية وإنشاء طاقات جديدة.

وفيما يتعلق بالدلالات المستقبلية لمستويات الربحية رأت الدراسة أن القطاع المصرفي السعودي من أكثر القطاعات ربحية في المنطقة حيث بلغ صافي فارق العمولات 3.5 ٪ والعائد على حقوق الملكية ٪24 ومتوسط معدل كفاية رأس المال أكثر من ٪15 ومعدل التكلفة إلى الدخل ٪30 ومعدل القروض المتعثرة ٪1.7 ثم معدل تغطية وقدره ٪145 كما أن الودائع تحت الطلب تمثل ٪40 وعلى ضوء الطلب المتزايد على الائتمان توقعت الدراسة تحقيق البنوك السعودية معدلات نمو قوية للأرباح في الأجل القصير.

شركة بريطانية لتنفيذ الاستشارات الهندسية لـ" متحف اللوفر أبوظبي "

أبوظبي/وام:

منحت شركة " التطوير والإستثمار السياحي " شركة " بيورو هابولد " البريطانية عقد تنفيذ الإستشارات الهندسية لمشروع " متحف اللوفر أبوظبي " الذي يصممه جان نوفيل المعماري الفرنسي الحائز على جائزة " بريتزكر 2008 " العالمية للعمارة.

شركه بريطانيه لتنفيذ الاستشارات الهندسية

ويعد متحف اللوفر أبوظبي أحد خمسة متاحف ومؤسسات فنية تحتضنها المنطقة الثقافية في جزيرة السعديات الواقعة قبالة شواطئ أبوظبي.

وقال بيان صادر عن شركة التطوير والاستثمار السياحي العاملة في مجال تطوير المشاريع السياحية والثقافية في أبوظبي..إن " بيورو هابولد " تمتلك خبرات واسعة في مجال الإستشارات الهندسية..منها الأساسات وهياكل الهندسة المدنية لتخطيط حركة النقل في المواقع الميدانية والمشاريع البحرية والبيئية وستعمل الشركة مع جان نوفيل بموجب إتفاقية تعاون على وضع اللمسات الأخيرة على التصاميم الأساسية والتخطيطية للمتحف المقرر افتتاحه في عام 2012.

وقال لي تيبلر الرئيس التنفيذي لشركة التطوير والإستثمار السياحي ان الاختيار وقع على " بيورو هابولد " لما تتمتع به من سجل إنجازات حافل وأسلوب متكامل في تنفيذ المشاريع الهندسية إلى جانب إلتزامها بأرقى المعايير والممارسات البيئية المستدامة.

وأظهرت الشركة فهماً عميقاً للأهمية الإجتماعية والثقافية والجمالية للمتحف.. مشيرا الى ان أعمال التصميم الهندسي تسير حالياً بشكل طيب تمهيداً لوضع حجر أساس هذا المشروع الثقافي الهام في الربع الأول من العام المقبل.

وأوضح تيبلر انه يتم تشييد متحف اللوفر أبوظبي في المنطقة الثقافية ضمن جزيرة السعديات التي تتولى شركة التطوير والاستثمار السياحي حالياً تحويلها إلى وجهة ثقافية وسياحية عالمية المستوى وستضم هذه المنطقة لدى اكتمالها أكبر تجمع في العالم للمتاحف والمراكز الثقافية منها متحف الشيخ زايد الوطني ومتحف جوجنهايم أبوظبي ودار المسارح والفنون والمتحف البحري.

جاء إطلاق مشروع متحف " اللوفر أبوظبي " عقب إبرام إتفاقية ثقافية لمدة 30 عاما تم توقيعها العام الماضي بين حكومة إمارة أبوظبي والجمهورية الفرنسية.

جهود بحرينية متواصلة لتحقيق أهداف الألفية فى مجال التنمية الحضرية

المنامة/بنا:

شكلت استضافة مملكة البحرين لاعمال الاجتماع الاقليمى التحضيرى حول التنمية الحضرية المستدامة لاول مرة فى منطقة الخليج والذى ينعقد تمهيدا للاجتماع الوزارى السنوى الخاص باجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للامم المتحدة بنيويورك خلال الشهر الجارى نجاحا جديدا للسياسة الخارجية للمملكة واعترافا من المجتمع الدولى بالجهود الرائدة التى تقوم بها البحرين فى مجال التنمية الحضرية والاسكان على الصعيدين المحلى والدولي.

دبى

وعكس حجم ومستوى الحضور الدولى فى هذا الاجتماع الذى يختتم أعماله اليوم مدى التقدير العالمى الذى تحظى به مملكة البحرين بفضل دبلوماسيتها المتوازنة وتحركاتها الايجابية لمشاركة دول العالم فى العمل من أجل الارتقاء بأوضاع الانسان فى كل مكان وتحقيق أهداف الالفية الجديدة لاسيما فى مجال التنمية الحضرية المستدامة اذ شارك فى الاجتماع عدد كبير من الشخصيات يمثلون 54 دولة فى مقدمتهم رئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعى ليو ميروريس والامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحمن بن حمد العطية ورئيس البنك الاسلامى للتنمية الدكتور عمر أحمد على ومساعد الامين العام للامم المتحدة لتنسيق السياسات والشئون الداخلية الدكتور توماس ستيلزر والسكرتير التنفيذى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى اسيا بدر عمر المدفع بالاضافة الى المدير التنفيذى لبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية انا تيباجوكا اضافة الى الدول الاعضاء فى لجنة / الاسكوا / وعدد من الخبراء وممثلين عن المنظمات الاهلية والمجتمع المدني.

وجاءت استضافة البحرين للاجتماع انعكاسا لنجاح مملكة البحرين فى تحقيق معدلات تنمية ملموسة فى مجال التنمية الحضرية والاسكان والتى تعبر عنها جملة من الحقائق أبرزها .

أولا.

أن هناك تركيزا من حكومة مملكة البحرين على قضايا الاسكان والتنمية ورفع مستوى المعيشة لجميع المواطنين فى اطار التزام المملكة بأهداف الالفية الجديدة لاسيما فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من الفقر وفى هذا السياق تعمل البحرين من أجل تنمية العنصر البشرى على مختلف الاصعدة كما تدرك قيادتها الحكيمة أن عملية التنمية المستدامة تتطلب احداث تطورات موازية فى منظومة التعليم باعتباره محرك للتنافسية الدولية.

ثانيا .

أن جهود مملكة البحرين فى مجال التنمية المستدامة تكشف عن وعى المملكة بما يرد فى تقارير التنمية البشرية التى تعتبر أن قياس التنمية لا يعتمد فقط على النمو الاقتصادى ومستويات الدخل القومى وانما أيضا على أوجه استخدام الموارد وتوجيهها ولذا عملت المملكة على تحقيق رفاهية المواطن من خلال تنفيذ حزمة من مشروعات التنمية الشاملة فى المجالات الاسكانية والاجتماعية والعمرانية التى تساهم فى تحقيق متطلبات وطموحات المواطن البحريني.

ثالثا .

ان الجهود الحثيثة التى بذلتها مملكة البحرين فى ظل توجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى ال خليفة عاهل البلاد المفدى للنهوض بالوضع الاجتماعى والاقتصادى ترجمت الى مشاريع وبرامج مختلفة لتمكين المواطن من الحصول على مسكن امن وحياة كريمة.

وهذه الجهود توجت بحصول صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان ال خليفة رئيس وزراء البحرين الموقر على جائزة الشرف للانجاز المتميز فى مجال التنمية الحضرية والاسكان لعام 2006 التى يمنحها برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية فى يوليو من العام الماضى بما يعد ترجمة لما يوءكد عليه سموه بصورة دائمة من أن المواطن البحرينى وحياته المعيشية تشكل أهمية قصوى لدى الحكومة حيث تركز فى برامجها وخططها على الارتقاء بمعيشة الانسان فى كافة الاوجه فضلا عن الدور الملحوظ الذى يقوم به مجلس التنمية الاقتصادية برئاسة صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد ال خليفة ولى العهد نائب القائد الاعلى فى وضع الاستراتيجيات الطموحة الهادفة الى تحسين الاوضاع المعيشية للمواطنين.

متفرقات

بلدية دبي تفوز بجائزتين من منظمة المدن العربية

بلدية دبي تفوزبجائزتين من مننظمة المدن العربية

دبي/وام:

فازت بلدية دبي بالمرتبة الثانية في مجال التراث المعماري ضمن جائزة منظمة المدن العربية في دورتها التاسعة من خلال مشروعها عن منطقة البستكية الذي قدمته إدارة التراث العمراني تحت عنوان منطقة البستكية إبداعات الماضي وآفاق المستقبل.. كما فازت البلدية بالمرتبة الثالثة في جائزة المشروع المعماري وذلك عن مشروع جامعة زايد.

ومثل البلدية في حفل توزيع الجائزة الذي عقد بمدينة الدوحة مؤخرا المهندس رشاد محمد بوخش مدير إدارة التراث العمراني الذي تسلم الجائزتين من سعادة الشيخ عبدالرحمن بن خليفة بن عبدالعزيز آل ثاني وزير الشؤون البلدية والزراعة بدولة قطرالشقيقة رئيس مؤسسة جائزة منظمة المدن العربية.

وقال المهندس رشاد إن الجائزتين تمثلان قيمة إضافية لقائمة الجوائز التي فازت بها الدائرة خلال الفترة الماضية مشيرا إلى أن أعمال هيئة تحكيم الجوائز المعمارية استمرت في الدوحة من 9 الى 11 مارس الماضي وتم بعد ذلك تصنيف المشروع المقدم من قبل إدارة التراث العمراني في فئة جائزة التراث المعماري بالمرتبة الثانية في هذه الدورة التي بلغ عدد المشروعات المرشحة /34/ ترشيحا في الفئات الثلاث.

يذكر أن منطقة البستكية تعتبر من المناطق السكنية القديمة على مستوى إمارة دبي التي تتميز بنسيج عمراني تميزه السكك الضيقة .ويبلغ عدد المباني التاريخية فيها سبعة وخمسين مبنى حيث تم وضع خطة متكاملة عن المدة الزمنية لترميم جميع المباني التاريخية فيها ثم تأثيثها حسب الاستخدام المخصص بغرض التنمية السياحية للمنطقة وهي خصصت للمتاحف والمعارض التراثية والمطاعم التقليدية والأسواق الشعبية.

ويعد المبنى الجديد لجامعة زايد في المدينة الجامعية بالروية الذي قامت بتنفيذه بلدية دبي بتكلفة إجمالية تبلغ أكثر من/470 مليون/ درهم صرحا معماريا مميزا تم تصميمه بأرقى أنواع التصاميم المعمارية الذي يساعد في خلق الجو المناسب للطالبات والذي يتلائم مع الصورة الحضارية لامارة دبي.

"الاتصالات السعودية" تشارك في مؤتمر دولي بالعاصمة الإماراتية أبو ظبي

الرياض/وكالات:

شاركت الاتصالات السعودية في مؤتمر ربط الاتصالات الإستراتيجية الذي أقيم في العاصمة الإماراتية أبو ظبي، تحت رعاية سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي، حيث شارك المهندس سعد بن ظافر القحطاني نائب رئيس شركة الاتصالات السعودية لخدمات القطاع السكني بورقة عمل استعرض فيها الدور الرائد للاتصالات السعودية في نشر خدمات النطاق العريض والانتشار الواسع الذي حققته شركة آفاق DSL في جميع أنحاء المملكة.وقال القحطاني في تصريح صحفي بهذه المناسبة ان ورقة العمل التي قدمها أمام المؤتمر الذي ضم نخبة من أبرز الخبراء في مجال الاتصالات من المنطقة والعالم تناولت جهود شركة الاتصالات السعودية الرائدة في نشر خدمات النطاق العريض في المملكة، ونظراً للدور البارز للاتصالات السعودية التي أولت خدمات النطاق العريض (DSL) أهمية خاصة ضمن خططها الإستراتيجية، وانطلاقاً من مسؤوليتها كراع رئيسي لمحو الأمية التقنية في المملكة، وحرصها الدائم على نشر ثقافة الانترنت في المجتمع السعودي، وتحويله إلى مجتمع التقنية والمعلوماتية، ودعم توجهات الدولة في تحقيق الحكومة الالكترونية.